

تقرير عن الاستدامة في سلاسل القيمة الزراعية

دراسات حالة من مناطق البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط

دراسة حالة: مؤسسات وأطر التجارة الدولية

ميريلا: مرحبا ايزابيلا! في هذا التسجيل سوف نركز على أطر ومؤسسات التجارة الدولية. هذا موضوع رئيسي للمنتجين الزراعيين الذين يشاركون في سلاسل القيمة العالمية وهناك العديد من الروابط مع معايير الغذاء، وهو موضوع تم تطويره في دراسة حالة أخرى تم تقديمها مؤخراً.

نحن نعلم أن التجارة الدولية تحكمها قواعد معقدة. في دراسة الحالة التي أجريناها نظرنا إلى بعض كبار الشركاء التجاريين مثل الاتحاد الأوروبي والصين وروسيا لفهم المتطلبات التي يجب أن يفي بها مصدرو الأغذية المهتمون بالوصول إلى أسواقهم. هل يمكنك من فضلك ذكر بعضها؟

إيزابيلا: شكرا ميريلا، بالتأكيد. نعم، لقد ألقينا نظرة على القواعد التجارية للاتحاد الأوروبي والصين وروسيا. في عام 2018 كانت الدول الخمس الأولى التي استورد منها الاتحاد الأوروبي البضائع هي الصين والولايات المتحدة والاتحاد الروسي وسويسرا وتركيا. وفق المفوضية الأوروبية فإن الاتحاد الأوروبي لديه ضرائب استيراد تعد من بين الأدنى في العالم وهي الأكثر انفتاحاً على البلدان النامية (باستثناء الوقود) وتستورد من الدول النامية أكثر من الولايات المتحدة وكندا واليابان والصين مجتمعة، مما يمنح البلدان النامية العديد من الإعفاءات الجمركية بموجب مجموعة متنوعة من الاتفاقات. كما تسلط المفوضية الأوروبية الضوء على أهمية كل من الصادرات والواردات بشكل متزايد للنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، حيث أن المواد الخام والسلع الوسيطة ضرورية لعمليات الإنتاج.

ساعد الاتحاد الأوروبي في إنشاء نظام تجاري دولي قائم على القواعد في إطار منظمة التجارة العالمية - أي منظمة التجارة العالمية وهي منظمة دولية عالمية تتعامل مع قواعد التجارة بين الدول. تطور منظمة التجارة العالمية الاتفاقيات التي يتم التفاوض عليها وتوقيعها من قبل الدول التجارية في العالم والمصادقة عليها من قبل برلماناتها. استبدلت منظمة التجارة العالمية الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات) في عام 1995 والتي كانت أول اتفاقية تجارة حرة متعددة الأطراف على مستوى العالم تهدف إلى إزالة التعريفات وزيادة التجارة الدولية. على الرغم من أن الاتحاد الأوروبي كان متردد في التفكير في إلغاء دعم الصادرات إلا أنه لعب دور بناء أكثر في السنوات الأخيرة في إزالته.

منذ انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية في عام 2001، فإن الشركات التي تسعى إلى الانخراط في تجارة الاستيراد تحتاج فقط إلى التسجيل لدى وزارة التجارة أو مكاتبها المحلية المعتمدة. يحق لجميع الشركات (الصينية والأجنبية) استيراد معظم المنتجات ولكن يتم حجز عدد محدود من السلع للاستيراد من خلال المؤسسات التجارية الحكومية. تنطبق متطلبات الفحص والاعتماد المعقدة على التجارة بما في ذلك متطلبات بعض السلع التي سيتم فحصها عند الوصول وأن تكون مصحوبة بشهادة رسمية معترف بها من قبل الحكومة الصينية. تعتبر متطلبات المصنقات

والتعبئة مهمة بشكل خاص للسلع الاستهلاكية. بين كانون الثاني (يناير) ويوليو (تموز) 2019 كان من الضروري "إعادة 727 دفعة من المواد الغذائية والمشروبات الأجنبية أو إتلافها بسبب عدم الامتثال لجودة الأغذية والشهادات والملصقات والتغليف والاستخدام المفرط أو المحدود للمضافات الغذائية ووجود الكائنات الدقيقة وعدم الوصول للتفتيش والحجر الصحي والمكونات غير المتوافقة وأسباب أخرى". في بعض الحالات، قد يتم إلغاء تراخيص شركات تجارة الاستيراد ويمنع المستثمرون من مواصلة التجارة مع الصين. ولذلك فإن الامتثال لمتطلبات الملصقات والتعبئة أمر بالغ الأهمية لمواصلة التجارة، وكذلك لتقليل النفقات في سلاسل القيمة الغذائية الزراعية.

بالانتقال الآن إلى مثال روسيا، فإن روسيا عضو في الاتحاد الاقتصادي الأوراسي الذي يسمح بنقل البضائع المستوردة إلى أي دولة عضو بما في ذلك أرمينيا وبيلاروسيا وكازاخستان وقيرغيزستان وروسيا عبر طرق بحرية لهذه البلدان. يمكن تقديم الإقرارات الجمركية من قبل المديرين المعيّنين للشركات المسجلة في روسيا بما في ذلك الشركات الأجنبية المسجلة أو المنشأة بموجب القانون الروسي. يجب أن تقدم جميع الواردات بيانات الشحن مصحوبة بالعقود والفواتير التجارية وقوائم التعبئة ووثائق النقل وتراخيص الاستيراد وشهادات المطابقة وشهادات المنشأ والشهادات الصحية.

ميريلا: شكرا لتلخيص مثل هذا الموضوع المعقد بشكل كبير. أود الآن أن أسأل عما إذا كانت أطر التجارة المختلفة تعزز الاستدامة في سلاسل الأغذية الزراعية وما هي الأهداف التي تستفيد منها البلدان النامية في الغالب؟

إيزابيلا: وفقاً لتقرير مشترك لعام 2017 صادر عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) ومنظمة الصحة العالمية: "ترتبط التجارة ارتباطاً وثيقاً بالأمن الغذائي والتغذية وسلامة الغذاء. تؤثر التجارة على عدد كبير من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية بما في ذلك هياكل السوق وإنتاجية وتكوين الناتج الزراعي وتنوع المنتجات الغذائية وجودتها وسلامتها وتكوين النظم الغذائية".

تظهر العديد من الدراسات أن المشاركة في الأسواق لها آثار إيجابية على الأمن الغذائي للمزارعين. هنا يعتمد الأمن الغذائي على السوق الحرة لتحسين الكفاءة وتعزيز الإنتاج الغذائي ودعم النمو الاقتصادي والعمالة والدخل - في كل من الزراعة ومن خلال التأثير غير المباشر على القطاعات الأخرى.

لكن هذا الموقف لا يقتصر على تطير الطرق التي يتم من خلالها فهم العلاقة بين الأمن الغذائي والتجارة من قبل المؤسسات العالمية. تفترض العديد من الأطر العالمية أن تحرير التجارة الزراعية ضروري لاستدامة النظام الغذائي. يعتمد هذا المنطق على النظرية الاقتصادية الليبرالية التي تؤكد على دور التجارة في تحقيق مكاسب الكفاءة الاقتصادية التي يمكن استخدامها لتعزيز النظم الغذائية المستدامة. تشير الوثائق الأكاديمية والسياساتية التي تدعم فكرة أن التجارة مرتبطة بالاستدامة إلى المفهوم الاقتصادي لـ "الميزة النسبية" حيث تخصص جميع البلدان في السلع التي لديها أقل تكلفة للفرصة البديلة ثم تنخرط في التجارة. ينتج عن هذا مكاسب في الكفاءة على نطاق عالمي وبالتالي تقليل الاستخدام العام للموارد الطبيعية مع تحول الإنتاج إلى البلدان الأكثر ملاءمة لإنتاج محاصيل معينة. ترى نظرية الميزة النسبية أن التجارة الدولية ظاهرة ثابتة ومتناغمة. تظهر بعض الدراسات كيف أدت الزراعة التصديرية إلى زيادة الإيرادات والوصول إلى المدخلات والتكنولوجيا وتحفيز إنتاج الغذاء المنزلي وتقليل قيود رأس المال والتكنولوجيا.

تحتوي أهداف التنمية المستدامة على عدد من الغايات التي تدعم التجارة الحرة لا سيما بالنسبة للبلدان النامية مثل الهدف 10 من أهداف التنمية المستدامة وهو "تنفيذ مبدأ المعاملة الخاصة والتفاضلية للبلدان النامية ولا سيما أقل البلدان نمواً وفقاً لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية"، وهدف التنمية المستدامة 17.10، من أجل "الترويج لنظام تجاري عالمي قائم على القواعد ومفتوح ومتعدد الأطراف وغير تمييزي ومنصف في إطار منظمة التجارة العالمية، بما في ذلك من خلال اختتام المفاوضات في إطار جدول أعمال الدوحة للتنمية". هناك أهداف صريحة لزيادة صادرات البلدان النامية زيادة كبيرة ولا سيما بهدف مضاعفة حصة أقل البلدان نمواً من الصادرات العالمية بحلول عام 2020 وهو ما يرد في الهدف 17.11.

ميريلا: كما نرى ، هناك العديد من الفوائد المحتملة. ومع ذلك هل يوجد أي تحديات يفرضها نظام التجارة الدولية على منتجي الأغذية الزراعية من البلدان النامية؟

إيزابيلا: شكراً ميريلا. نعم هناك بالفعل تحديات يفرضها نظام التجارة الدولية على منتجي الأغذية الزراعية من البلدان النامية. كما ذكرنا، يتم الترويج للتجارة على أنها مهمة لتحقيق الأمن الغذائي ولكن هناك منتقدون لـ "التجارة كفرصة"، الذين يرفضون فكرة زيادة التكامل في أسواق الأغذية الزراعية التي تدعم الأمن الغذائي. والبلدان الأكثر اعتماداً على الواردات الغذائية والمعونة الغذائية معرضة بشكل أكبر للتأثر بصدمات الأسعار، وقد تؤدي التقلبات المستقبلية في أسعار المواد الغذائية إلى تعريض الأمن الغذائي للخطر في البلدان الفقيرة.

قد لا تتمكن مشاريع حيازة الأراضي على نطاق واسع من أجل تجارة التصدير دائماً من الوفاء بوظائفها الموعودة على النحو الذي يتم الترويج له بشكل متكرر في مناقشات "الزراعة من أجل التنمية"، وفي الممارسة العملية، قد تؤدي الصفقات التجارية إلى زراعة كثيفة رأس المال مع انخفاض نسبة العمالة إلى الأرض.

أولئك الذين يعتبرون "التجارة تهديداً" يدعون عموماً إلى زيادة مشاركة الحكومات المحلية والإقليمية والمستهلكين والمزارعين في إدارة نظام الأغذية الزراعية ودعم رؤية الوظائف المتعددة للزراعة وتسهيل الضوء على أهمية أنظمة الزراعة المحلية المتنوعة بيولوجياً والكفافية والإنتاج المحلي من أجل السيادة الغذائية.

للتلخيص، هناك حاجة إلى فهم أفضل لكيفية تأثير نظام التجارة الدولية على منتجي الأغذية الزراعية من البلدان النامية، وإيلاء اهتمام وثيق لقضايا الإنصاف والعدالة للمزارعين في سلاسل القيمة الغذائية الزراعية.

ميريلا: شكراً لك إيزابيلا على تعريفنا بدراسة الحالة المعقدة والمثيرة للاهتمام حول أطر ومؤسسات التجارة الدولية.

إيزابيلا: شكراً ميريلا!

ميريلا: يمكن العثور على مزيد من المعلومات والمصادر في "تقرير عن الاستدامة في سلاسل القيمة الغذائية الزراعية. دراسات حالة من مناطق البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط" المتوفرة على موقع مشروعنا

<https://agricultural-voices.sussex.ac.uk>